



Distr.  
GENERAL

A/33/274  
23 September 1978  
ARABIC  
ORIGINAL: RUSSIAN



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون  
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ موجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات  
الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة

أتشرف ، بصفتي الممثل الدائم للبلد الذي يشغل في الوقت الحاضر رئاسة اللجنة  
التنفيذية لمجلس التعاضد الاقتصادي ، أن أحيل اليكم البيان الصادر عن اجتماع الدورة  
الثانية والثلاثين للمجلس .

وأكون ممتنا لو قمتم بتعميم هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت  
البند ١٢ من جدول الأعمال .

( توقيع ) و . ترويانوفسكي

مرفق

بيان بشأن اجتماع الدورة الثانية والثلاثين  
لمجلس التعاضد الاقتصادي

عقد اجتماع الدورة العادية الثانية والثلاثين لمجلس التعاضد الاقتصادي والاجتماعي فسي بوخارست ، عاصمة جمهورية رومانيا الاشتراكية ، في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ حزيران /يونيه ١٩٧٨ .  
واشترك في أعمال الدورة وفود البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، برئاسة س . تودوروف ، رئيس مجلس وزراء جمهورية بلغاريا الشعبية ؛ وج . لازار ، رئيس مجلس وزراء جمهورية هنغاريا الشعبية ؛ وف . شتوف ، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الديمقراطية الألمانية ؛ وك . ر . رودريغيس ، نائب رئيس مجلس الدولة ومجلس وزراء جمهورية كوبا ؛ وج . باتمونيه ، رئيس مجلس وزراء جمهورية منغوليا الشعبية ؛ وب . ياروزيفتش ، رئيس مجلس وزراء جمهورية بولندا الشعبية ؛ وم . مانسكو ، رئيس وزراء جمهورية رومانيا الاشتراكية ؛ وأ . ن . كوسيجين ، رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ وش . ل . شتروجال ، رئيس حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية .

وبمقتضى اتفاق بين مجلس التعاضد الاقتصادي وبين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، شارك في أعمال هذه الدورة وفد من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، برئاسة أ . مارين ، نائب رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

وحضر الدورة كمراقبين وفود من جمهورية فييت نام الاشتراكية ، برئاسة لي ثان نغي ، نائب رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية ؛ ومن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برئاسة س . إن ها السفير فوق العادة والمفوض لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى جمهورية رومانيا الشعبية ؛ ومن جمهورية أنغولا الشعبية برئاسة خوسيه اكواردو وس سانتوس ، النائب الاول لرئيس وزراء جمهورية أنغولا الشعبية ؛ ومن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية برئاسة سانان سوثيتشاك ، رئيس لجنة التعاون مع البلدان الاشتراكية في ميدان الاقتصادات والتكنولوجيا ، ومن اثيوبيا الاشتراكية برئاسة سيسيسي ف . كيدان ، عضو اللجنة الدائمة للمجلس الاداري العسكري المؤقت .  
واشترك في أعمال الدورة ن . ف . فادي ، أمين مجلس التعاضد الاقتصادي .

كما حضر الدورة ممثلون لعدد من المنظمات الاقتصادية الدولية التي أنشأتها البلدان الأعضاء .

ورأس الدورة م . مانسكو ، رئيس وفد جمهورية رومانيا الاشتراكية ورئيس مجلس الوزراء فيها .

ونظرت الدورة في طلب انضمام لعضوية مجلس التعاضد الاقتصادي تقدمت به جمهورية

فبييت نام . ورحب أعضاء الوفود بحرارة بالبيان الذى ألقاه الرفيق لي ثان نفي ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي لفبييت نام ، ونائب رئيس وزراء جمهورية فبييت نام الاشتراكية . وتقـرر في الدورة بالاجماع قبول جمهورية فبييت نام الاشتراكية في عضوية مجلس التعاضد الاقتصادى .

ونظرت دورة المجلس في تقارير بشأن أنشطة مجلس التعاضد الاقتصادى ما بين دورتيه الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين بشأن التقدم المحرز والنتائج العملية لتنفيذ المشاريع المنصوص عليها في الخطة المتفق عليها لتدابير التكامل المتعددة الاطراف لبلدان مجلس التعاضد الاقتصادى للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ .

وقد سُجل في محاضر جلسات الدورة أن بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى تعمل بنشاط في معالجة المهام الخاصة ببناء الاشتراكية والشيوعية ، وهي تضاعف امكانياتها الاقتصادية . وفي هذا الصدد ، فان تعميق التعاون المتبادل فيما بينها انما يعتبر عاملا هاما مسؤولا عن منجزاتها . وعلى أساس الاتفاقات التي توصل اليها زعماء الاحزاب الشقيقة في عام ١٩٧٧ في شبه جزيرة القرم وفي اجتماعات أخرى ، يلاحظ الآن وجود صلة أوثق في التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف والذي يرمي الى الاضطلاع بالمشاريع الواردة في برامج التعاون المحددة الطويلة الأجل .

ولاحظت الدورة أنه نتيجة للجهد المتفاني والمبدع للطبقة العاملة ، والفلاحين والمفكرين ، بقيادة أحزابهم الشيوعية والعمالية ، يجرى تحقيق أهداف خطة السنوات الخمس الحالية بنجاح ، كما تم وضع أساس لتحقيق خطط السنوات الخمس الاقتصادية الوطنية ككل . وقد بين الدخل القومى للدول الأعضاء بوضوح زيادة في عام ١٩٧٧ بنسبة ١٢ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٧٥ ، بينما ازداد الناتج الصناعي لهذه الدول بنسبة ١٢٤ في المائة ؛ وقد نُسبت أربعة أخماس الزيادة في الناتج الصناعي الى ارتفاع انتاجية العمل . وازدادت التجارة الخارجية الشاملة لبلدان مجلس التعاضد الاقتصادى في عام ١٩٧٧ بنسبة ٢٤ في المائة بالمقارنة الى عام ١٩٧٥ ، وبلغت فـي مجملها ما يربو على ١٥٨ بليون روبل .

وان النمو الاقتصادى الدينامي المطرد لبلدان مجلس التعاضد الاقتصادى ، بالمقابلـة مع ظاهرة الازمات والتناقضات التي تتزايد شدتها في العالم الرأسمالي ، ليوضح بما لا يدع مجالا للشك مزايا النظام الاجتماعي والسياسي للدول الاشتراكية وفعالية تعاونها المتبادل المتزايد . وقد ازداد الناتج الصناعي في البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو في عام ١٩٧٧ بنسبة ٧ في المائة بالمقارنة الى مستواه في عام ١٩٧٣ ، في مرحلة ما قبل الازمة ، في حين سجل الناتج الصناعى للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى في نفس الفترة زيادة نسبتها ٣٢ في المائة .

ويؤدى التقدم المحرز في تنمية الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والتعاون الشامل فيما بين بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى الى تدعيم قوة ومكانة مجتمع البلدان الاعضاء في المجلس والسعى لتعزيز دور المجلس وتأثيره على التطورات الدولية . وتسهم المبادرات المشتركة والفردية التي تتخذها الدول الاشتراكية المتآخية بهدف تدعيم وتعميق الانفراج الدولي واعطائه مضمونا عمليا ووقف سباق

التسلح والسير نحو اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح ، مساهمة فعالة في صون السلام الدائم فسي كوكينا .

ولاحظت الدورة أن الدول الأعضاء ووكالات مجلس التعااضد الاقتصادى قد أنجزت قدرا كبيرا من العمل من أجل تنفيذ البرنامج الشامل لتحقيق المزيد من التوسع والتحسين في ميدان التعاون وتطوير التكامل الاقتصادى الاشتراكي للبلدان الاعضاء في المجلس . ويجرى بنجاح انجاز الخطط التي اشترك الاعضاء في اعتمادها من أجل تنفيذ مشاريع محددة لتنمية التجارة المتبادلة ، والانتاج المتخصص والتعاوني ، والتعاون العلمي ، والتنفيذ المشترك للمشاريع .

وقد تم تجاوز حدود الالتزامات المتعلقة بتبادل توريد السلع الناشئة عن الاتفاقات التجارية الطويلة الأجل والبروتوكولات التجارية السنوية . ففي عام ١٩٧٧ ، زاد حجم التجارة المتبادلة فيما بين بلدان المجلس بنسبة ٢٨ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٧٥ ، وبلغت قيمة هذه المبادلات ٩١ بليون روبل .

وخلال العامين الاولين من خطة السنوات الخمس ، تم استيعاب استثمارات انتاجية يتجاوز مجموعها ٣ بلايين روبل في المشاريع التي استهدفتها الخطة المتفق عليها لتدابير التكامل المتعددة الاطراف لفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ . وسيتم في موعد غايته نهاية العام الحالي استكمال سلسلة من مرافق خط سويوز لانايبب الغاز ( أورنبورغ - الحدود الغربية للاتحاد السوفياتي ) . وستستخدم في نقل الغاز من الاتحاد السوفياتي الى بلغاريا وهنغاريا والجمهورية الديمقراطية الالمانية - بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا . ويجسد تنفيذ هذا المشروع الفريد من نوعه الطريقة الفعالة لهذا العمل بواسطة فرقة دولية تتكون من عدة آلاف من البنائين الذين ينتمون الى البلدان المشتركة ، كما انه يوفر للبلدان الاعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ثروة من الخبرة الثمينة فسي التنفيذ المشترك للمشاريع ذات الهمية الاقتصادية الكبيرة .

وسيشهد عام ١٩٧٨ استكمال العمل في أول خط مشترك بين الشبكات لنقل الطاقة الكهربائية بقوة ٧٥٠ كيلواط ويمتد بين فينيتسا ( الاتحاد السوفياتي ) والبرتيرسا ( هنغاريا ) . وبكذا سيتمكن ، بفضل هذا الخط ، بدء التشغيل المتوازي لشبكات الطاقة الكهربائية الموحدة لبلدان المجلس والشبكة السوفياتية الموحدة للطاقة الكهربائية . وسيسمح ذلك بزيادة تبادل الطاقة الكهربائية وتحسين فعالية الامداد بالطاقة الكهربائية في البلدان المشتركة في مخطط الشبكات الكهربائية الموحدة ، وتحسين امكانية اصلاحها .

وفي عام ١٩٧٧ ، افتتحت امكانيات جديدة لانتاج الكريات والسبائك الحديدية في مؤسسات الحديد والصلب المقامة في الاتحاد السوفياتي ، وقد شاركت في ذلك الدول المعنية الأعضاء في المجلس .

وقد تصاعدت أعمال التشييد والتجميع في مصنع أوست - ايليمسك لتعدين الاسبتوس واشراءه ، وفي مصنع أوست - ايليمسك للسليولوز وفي مشاريع أخرى مشيدة على أساس مشترك . وعلا بالاتفاقات

المعقودة بين البلدان المشتركة في تشييد هذه المشاريع ، يتم امداد المشاريع المذكورة ، وعلى أساس مخطط ، بالموارد المادية اللازمة لها . وسيؤدي بدء تشغيل هذه المشاريع الى حث وتحسن في امداد الدول الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى بالمواد الخام المعنية . وقد تم قطع مراحل كبيرة في التصميم والاعمال التحضيرية لبناء مصنع للنكيل في كوبا بفضل الجهود المشتركة لبلدان المجلس . وتنشط الآن بعثة جيولوجية مشتركة في أعمال التنقيب في جمهورية منغوليا الشعبية . ويستمر نمو وتوسيع التخصص والمشاركة في الانتاج المادى فيما بين بلدان المجلس ، وكذلك الحال بالنسبة للتعاون بين هذه البلدان في ميدان العلم والتكنولوجيا .

وبفضل تعاون العلماء والمهندسين والتقنيين والعمال في بلدان المجلس وجهودهم المشتركة ، أصبح ممكنا اجراء البحوث ودراسات الاستحداث وابتكار عدد من الآلات والمعدات والتطبيقات الهندسية الجديدة وأنواع جديدة من المواد والتكنولوجيات المتقدمة . وسيوفر تطبيقها في مجال الصناعة عن آثار اقتصادية ملحوظة على الصعيد الوطنى .

واعتبر المشتركون في الدورة رحلات سفن الفضاء ، التي تقودها طواقم دولية من مواطني بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى ، بمثابة حدث هام في مجال التنفيذ العملي لبرنامج التعاون المتعدد الاطراف في استكشاف الفضاء وأشادوا بالرحلة الاولى للطواقم السوفياتي - التشيكوسلوفاكي ، ورحلة مشتركة لرجال الفضاء من الاتحاد السوفياتي وبولندا - وهي خطوة جديدة في استكشاف الفضاء .

وصدقت الدورة على البرامج المحددة الطويلة الاجل للتعاون في ميدان الطاقة والوقود ، والمواد الخام ، والزراعة ، وصناعة الاغذية ، وبناء الآلات خلال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٩٠ . وقد وضعت البرامج التي صدقت عليها الدورة وفقا لمقررات الاحزاب الشريفة والمالية لبلدان مجلس التعاضد الاقتصادى . وهي تمثل تقدما جديدا وهاما في تنفيذ البرنامج الشامل لتحقيق المزيد من التوسع والتحسين في ميدان التعاون وتطوير التكامل الاقتصادى الاشتراكي للبلدان الاعضاء في المجلس .

وشددت الدورة على ضرورة ايلاء المراعاة الواجبة ، عند تنفيذ هذه البرامج ، للمهام التي تستهدف تحقيق التقارب والتساوى تدريجيا بين مستويات التنمية في بلدان المجلس ، وضمانة منح المساعدة والدعم لجمهورية كوبا وجمهورية منغوليا الشعبية من أجل الاسراع بمعدلات نموهم الاقتصادى وتعزيز فاعلية اقتصاداتهما .

وتستهدف البرامج المحددة الطويلة الأجل للتعاون في ميدان الطاقة والوقود والمواد الخام ، بوصفها أهم تدابير التعاون ، الاسراع في تنمية صناعة الطاقة النووية ، وتحقيق ناتج أكبر من الموارد الوطنية من أنواع الوقود السلب واستخدامها على نحو أفضل ، والمزيد من التطوير في الشبكات الموحدة للطاقة الكهربائية في بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى ، ومضاعفة الجهود

في تجهيز النفط والغاز ، والحديد من استخدام كوكود ، وخلق قدرات جديدة ، بفضل الجهود المشتركة للبلدان المعنية ، في خطوط انتاج الحديد والصلب والكيماويات ، والسليولوز والورق ، والصناعات المعدنية .

وستتحقق مساهمة كبيرة في حل مشكلة الطاقة في البلدان الأوروبية الاعضاء في مجلس التصادد الاقتصادي ، وفي جمهورية كوبا ، عن طريق تشييد محطات للطاقة النووية في أراضي هذه البلاد تبلغ طاقتها الاجمالية نحو ٣٧ مليون كيلوواط ، وكذا عن طريق اقامة محطتين أخريين للطاقة النووية في الاتحاد السوفياتي تولد كل منهما ٤ ملايين كيلوواط من أجل امداد البلدان الشقيقة بالكهرباء . ولتحقيق هذه المهام ، فان بلدان مجلس التصادد الاقتصادي ستنظم تعاوناً واسع النطاق ومتعدد الاطراف في مجال انتاج معدات محطات الطاقة النووية .

ولكفالة الوفاء الاكمل بالاحتياجات الاطول أجلاً لبلدان المجلس من زيت الديزل ، يجري اعداد عدد من الخطوات لتكثيف تجهيز الزيت وكفالة استخدامه على نحو ارشد . ويتوخى البرنامج اجراء اعمال البحث التي تبشر بالخير بشأن استخدام مصادر جديدة من الطاقة .

وسوف يتم حل مشكلة تلبية احتياجات بلدان المجلس من الصلب وغام الحديد بغطاة لبناء قدرات انتاجية جديدة في الاتحاد السوفياتي بواسطة الجهود المشتركة للبلدان المهتمة . ويخطط لزيادة توسع انتاج النيكل في جمهورية كوبا عن طريق توسيع التعاون فيما بين بلدان المجلس .

ومن المزمع تطوير الانتاج الكيماوي وتحقيق تبادل اكبر لشحنات الكيماويات فيما بين الدول الاعضاء في المجلس .

وقد اتفق على تدابير تعاونية لتحقيق استخدام رشيد وتوفير صارم في الوقود والمواد الخام في جميع مراحل استخراجها وتجهيزها ونقلها واستخدامها التكنولوجي .

اما البرنامج الطويل الاجل المحدد للتعاون في الزراعة وصناعة الاغذية فيتوخى وضع تدابير تعاونية تؤدي الى تطوير مكثف في الناتج من الحبوب وانتاج الثروة الحيوانية وغيرها من منتجات الغذاء الزراعية في كل بلد من بلدان المجلس ، وتحسين الامدادات من علف الماشية وزيادة انتاج الاغذية البروتينية .

ومن المزمع أيضاً ، على أساس تحقيق استخدام اكفاً للظروف الطبيعية المواتية في الدول الاعضاء في المجلس ، تحسين الناتج وتبادل الامدادات من عدة أنواع من المنتجات الزراعية ، وكذلك تحسين ناتج صناعة الاغذية .

ومن المخطط اتخاذ تدابير لزيادة استخدام الآلات والكيماويات في الانتاج الزراعي وبناء المرافق المادية والتقنية في صناعة الاغذية .

وسوف يزداد استخدام الاحتمالات التعاوانية لنبات أنواع مباشرة بالخير من المحاصيل الزراعية ، وتربية أنواع سلالات من الماشية عالية الانتاجية وتطوير التكنولوجيات المتقدمة في صناعة الاغذية .

ويهدف البرنامج الاطول أجلا المحدد للتعاون في ميدان بناء الآلات الى كفالة تحقيق معدلات عالية ، في البلدان الاعضاء في المجلس ، من تطوير انواع حديثة من المصانع والآلات والجهزة بغية تحسين تجهيز قطاعي الوقود والمواد الخام ، ومصعدات المزارع وصناعة الاغذية وصناعة الآلات نفسها بأحدث الآلات ، وبغية تطبيق عمليات تكنولوجية متقدمة . وفي هذا الصدد ، ستعطى الاولوية للتدابير التي تستهدف زيادة الانتاج وتبادل الامدادات من الآلات لمحطات القوى النووية ، واستخراج الزيت ، وتجهيزه على نحو أكثف ، وللتنقيب عن الوقود الصلب والمعادن الخام ، واستخراجها واثرائها . وسيتم تنفيذ سلسلة من التدابير لمختلف الانواع الاساسية من المصعدات ، وتهدف الى تحقيق قدر أكبر من التخصص الاكثر تطوراً ، والمشاركة في الانتاج ، واستحداث عينات نموذجية من المصعدات ، وتوسيع الطاقات الانتاجية القائمة وخلق طاقات جديدة .

ولاحظت الدورة ان البرامج المحددة الطويلة الاجل ، التي تمت الموافقة عليها ، تشمل وثائق هامة لزيادة توسيع التعاون المتعدد الاطراف فيما بين البلدان الاعضاء في مجلس التضامن الاقتصادي . وكمهمة أساسية لانجاز هذه البرامج بنجاح ، أوصت الدورة البلدان المعنية وجهزة المجلس ، بأن تقوم ، على أساس البرامج باعداد وعقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الاطراف للتعاون في تنفيذ تدابير محددة .

وقام رؤساء وفود البلدان الاعضاء في المجلس ، وهم يعلقون أهمية سياسية واقتصادية كبيرة على برامج التعاون المحددة الطويلة الاجل ، بتوقيع بيان اعرىوا فيه عن استعداد بلدانهم للاستطلاع ، ونشاط في صياغة اتفاقات ثنائية ومتعددة الاطراف تنص على التحقيق العملي للتدابير المتضمنة في البرامج ، ولتعبئة مواردها الوطنية للقيام بالمشاريع المشتركة .

وشددت الدورة على ضرورة التعجيل باعداد مشروعات البرامج المحددة الطويلة الاجل للتعاون بغية اشباع الاحتياجات المنطقية لبلدان مجلس التعاضد الاقتصادى من البضائع الاستهلاكية المصنعة ، وتطوير خطوط النقل فيما بينها ، والاتفاقات المتعددة الاطراف والاتفاقات الثنائية اللازمة لذلك .

ورأت اللجنة ان من المناسب ان يستفاد من الاحتياجات والقدرات الكامنة للتعاون في تطبيق البرامج المحددة الطويلة الأجل وذلك بغية زيادة الكفاءة الاقتصادية للانتاج الاجتماعى في كل بلد من البلدان الشقيقة .

وأشارت الدورة الى ادراكها لحقيقة ان المنظمات المهمة بالأمر في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ستشارك في صياغة وتنفيذ التدابير المنصوص عليها في برامج التعاون المحددة الطويلة الأجل بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية والبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى .

وشددت الدورة على انه في حين ان برامج التعاون المحددة الطويلة الاجل تخدم مصالح البلدان الاعضاء في المجلس فانها في الوقت ذاته تتماشى تماشياً كاملاً مع سياستها المتسقة والثابتة فيما يتعلق بتطوير التعاون على اساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة مع جميع البلدان بغض النظر عن نظمها الاجتماعية ، بما في ذلك تنفيذ المشروعات الواسعة النطاق التي لها دلالة دولية في ميادين الطاقة ، والصناعة ، والنقل ، وحماية البيئة وما الى ذلك .

وأعربت الدورة عن موقفها الايجابى حيال استعداد اثيوبيا الاشتراكية ، وجمهورية انغولا الشعبية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لزيادة تعاونها الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى على الصعيد المتعدد الاطراف والصعيد الثنائى مع البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى .

وشددت الدورة على تصميم بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى على توسيع نطاق التعاون الذى يجرى على قدر من المساواة وينطوى على منفعة متبادلة مع الدول النامية ، مما يساعد هذه الدول على تطبيق تدابير بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على نحو يتماشى مع مصالحها الوطنية بغية تعزيز مراكزها في الاقتصاد العالمى بقصد التحرر من الاضطهاد الذى تلقاه على يد الاحتكارات الامبريالية والتخلص من الاستعمار بجميع أشكاله .

وتم خلال الدورة تبادل الآراء بشأن الاتصالات والمحادثات فيما بين مجلس التعاضد الاقتصادى والمجتمع الاقتصادى الاوروبى .

وان تعرب الدورة عن الرأى الجماعى لفوفد بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى فانها تؤكد ان من المستصوب ان تستمر المحادثات على اساس مشاريع الاتفاقات المتعلقة بالمبادئ الاساسية للعلاقات المتبادلة التي عرضها كل من مجلس التعاضد الاقتصادى والمجتمع الاقتصادى الاوروبى على الآخر في وقت سابق ، بغية صياغة اتفاق بين مجلس التعاضد الاقتصادى والبلدان الاعضاء فيه ، من ناحية ، والمجتمع الاقتصادى الاوروبى والبلدان الاعضاء فيه من ناحية اخرى .



واتساع نطاق التعاون الذى يجرى برعاية مجلس التعاضد الاقتصادى وتزايد عمق مضمون هذا التعاون يهتم اذ خال مزيد من التحسين على آلية واشكال وآساليب الانشطة التى يقوم بها المجلس . وان تسترشد الدورة بالتوجيهات الاساسية التى تضعها اللجان المركزية للحزب الشيوعي وحزب العمال والحكومات في بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى فانها قد ايدت مجموعة من التدابير الرامية الى اذ خال مزيد من التحسين على تنظيم التعاون فيما بين بلدان المجلس وفي انشطة المجلس . وعمل هيئات المجلس موجه في المقام الاول الى حل المشاكل في ميدان الانتاج المادى ، وخاصة تلك المتعلقة بتنفيذ البرامج المحددة الطويلة الاجل للتعاون ، وزيادة تعزيز مبادئ التخطيط في اعمال المجلس ، ورفع مستوى الفعالية ، والكفاءة التشغيلية ، والتنسيق في انشطة جميع هيئات مجلس التعاضد الاقتصادى وكذلك انشطة المنظمات الدولية الاخرى التى تشكلها بلدان المجلس .

وأعرب رؤساء حكومات بلدان المجلس عن تصميمهم الثابت على مواصلة العمل الدؤوب لتطوير وتعميق التعاون الذى يجرى برعاية مجلس التعاضد الاقتصادى في ميداني العلم والتكنولوجيا ، واعتبار ذلك عاملا رئيسيا يساهم مساهمة فعالة في تنفيذ الخطط المعتمدة للبناء الاشتراكي والشيوعي وفي تعزيز التماسك والصداقة غير القابلة للانفصام بين شعوب البلدان الاشتراكية على اساس المبادئ الماركسية - اللينينية والتضامن الدولي .

هذا وقد جرت اعمال الاجتماع الثاني والثلاثين لدورة مجلس التعاضد الاقتصادى في جو من الصداقة ، والتفاهم المتبادل بصورة كاملة ، والتعاون بين الرفاق .

— — — — —